مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش
(12/00 بتوقيت نيويورك، 18/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، و2/00 من صباح يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2014/62*
Original: English

حقائق وأرقام

تقرير أقل البلدان نمواً 2014

جنيف، *27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014* – هناك ثمانية وأربعون بلداً تصنفهم الأمم المتحدة حالياً في فئة "أقل البلدان نمواً" التي يحق للبلدان فيها الحصول على المعونة وعلى الأفضلية في الوصول إلى الأسواق وعلى المساعدة التقنية الخاصة. وفيما يلي مجموعة من الحقائق والأرقام الأساسية المتعلقة بأقل البلدان نمواً والمستمدَّة من *تقرير أقل البلدان نمواً 2014* الصادر عن الأونكتاد:

إنتاجية العمل

- تمثل القيمة التي ينتجها العامل المتوسط سنوياً في أقل البلدان نمواً نسبة لا تتجاوز 2 في المائة من القيمة التي ينتجها العامل المتوسط في البلدان المتقدمة؛
- تمثل القيمة التي ينتجها العامل المتوسط سنوياً في أقل البلدان نمواً نسبة لا تتجاوز 19 في المائة من القيمة التي ينتجها العامل المتوسط في البلدان النامية الأخرى. وأخذت الفجوة بين هاتين الفئتين من البلدان تتسع في الأعوام العشرين الماضية، نظراً لأن إنتاجية العمل في أقل البلدان نمواً زادت بمعدل أبطأ من معدل الزيادة في إنتاجية العمل في البلدان النامية الأخرى أثناء تلك الفترة؛
- زادت إنتاجية العمل في أقل البلدان نمواً في آسيا بمعدل 3.2 في المائة سنوياً منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، وهو ضعف المعدل الذي حققته أقل البلدان نمواً في أفريقيا وهايتي؛
- كانت أقل البلدان نمواً التي شهدت أسرع نمو في إنتاجية العمل منذ تسعينيات القرن الماضي هي البلدان المصدِّرة للسلع المصنَّعة (مثل بنغلاديش وكمبوديا) والبلدان المعتمدة على مزيج من الصادرات (مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وميانمار، والسنغال). وبلغ معدل الزيادة في الحالتين 2.9 في المائة سنوياً. وعلى العكس من ذلك، انخفضت إنتاجية العمل بمعدل سنوي بلغ 0.8 في المائة في أقل البلدان نمواً المصدِّرة للمنتجات الغذائية والزراعية مثل ملاوي وغينيا – بيساو؛
- شهدت إنتاجية العمل في الخدمات ركوداً فعلياً في أقل البلدان نمواً منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، بينما زادت في البلدان النامية الأخرى بمعدل 1.8 في المائة سنوياً؛

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311 unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

- واصلت إنتاجية العمل الصناعي الصعود على الرغم من الأزمة التي شهدتها أقل البلدان نمواً المصدّرة للسلع المصنَّعة في الفترة 2008–2009، لكنها انخفضت انخفاضاً حاداً في أقل البلدان نمواً المصدِّرة للوقود مثل تشاد واليمن وغينيا الاستوائية، الأمر الذي أظهر شدة تأثر هذه البلدان المصدِّرة للوقود بدورات السلع الأساسية الدولية.

الأهداف الإنمائية للألفية

- خفَّضت أقل البلدان نمواً في آسيا نسبة الفقر من 64 في المائة إلى 36 في المائة في الفترة ما بين عامي 1990 و2010، وهو ما يتفق عموماً مع مقصد الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام 2015. غير أن التغيير كان طفيفاً في أقل البلدان نمواً في أفريقيا وفي هايتي حيث انخفضت النسبة من 65 في المائة إلى 51 في المائة؛
- انخفض معدل انتشار نقص التغذية في أقل البلدان نمواً من 35 في المائة في الفترة 1990–1995 إلى 25 في المائة في الفترة 2011–2012: وهذا لا يكفي لبلوغ مقصد الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض الفقر بمقدار النصف؛
- زاد صافي القيد بالمدارس الابتدائية في أقل البلدان نمواً في آسيا من 60 في المائة إلى 94 في المائة في الفترة بين 1991–1995 و2011–2012. أما في أقل البلدان نمواً في أفريقيا وفي هايتي، فقد ارتفع من 46 في المائة إلى 71 في المائة؛
- انخفض المعدل المتوسط لوفيات الأطفال دون سن الخامسة والنسبة المتوسطة لوفيات الأمهات في أقل البلدان نمواً بمقدار النصف تقريباً في الفترة بين 1991–1995 و2011–2012، من 156 لكل 000 1 مولود حي إلى 83 لكل 000 1 مولود حي في حالة الأطفال ومن 792 لكل 000 100 مولود حي إلى 429 لكل 000 100 مولود حي، في حالة الأمهات. غير أن ذلك يقل كثيراً عن مقاصد الأهداف الإنمائية للألفية؛
- في معظم أقل البلدان نمواً يحصل أقل من 50 في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات القهقرية. وفي ثلاثة فقط من أقل البلدان نمواً يزيد الرقم على 75 في المائة، ويقل عن 15 في المائة في سبعة بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً؛
- هناك بلد وحيد فقط من أقل البلدان نمواً، هو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، في سبيله إلى بلوغ المقاصد السبعة جميعها للأهداف الإنمائية للألفية التي يرد تقييمها في التقرير. وبينما تمضي البلدان الثمانية جميعها المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً في جنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا في طريقها إلى تحقيق معظم المقاصد، لا يتجاوز عدد البلدان التي تسير في هذا الطريق 4 بلدان من مجموع 39 بلداً خارج المنطقة؛
- كانت أقل البلدان نمواً التي تفوّقت في اتجاه التحوّل الهيكلي هي عموماً البلدان التي قطعت شوطاً أكبر نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛
- يكون دور النمو الاقتصادي في تحسين ظروف معيشة أضعف الناس أكثر فعالية إلى حد بعيد في البلدان التي يقترن فيها بالتحول الهيكلي.

التحول الهيكلي

- لا تزال الزراعة تساهم بمعظم فرص العمل في أقل البلدان نمواً: أي بنسبة 65 في المائة. وانخفضت هذه النسبة بمقدار 9 نقاط مئوية منذ عام 1991، ما يوضح أن التحول الهيكلي كان أبطأ كثيراً فيها من التحول الهيكلي في البلدان النامية الأخرى التي انخفضت فيها هذه النسبة بمقدار 19 نقطة مئوية؛
- شهد هيكل الإنتاج في أقل البلدان نمواً تغييراً يفوق كثيراً التغيير في هيكل التوظيف. فقد زادت حصة الصناعة في الإنتاج بمقدار 9 نقاط مئوية بين عامي 1991 و2012. وكانت الزيادة في هذه الحصة ترجع إلى الزيادة في الصناعات الاستخراجية في أقل البلدان نمواً المصدِّرة للوقود والمعادن، وإلى زيادة إنتاج الصناعة التحويلية في حالة البلدان المصدِّرة للمنتجات المصنَّعة؛
- في معظم أقل البلدان نمواً في أفريقيا، تفتقر نسبة تتراوح بين 70 في المائة و90 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى فرص الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية؛
- يساهم القطاع غير الرسمي بنسبة تتراوح بين 40 في المائة و82 في المائة من التوظيف في أقل البلدان نمواً؛
- في أقل البلدان نمواً في آسيا، تتراوح نسبة من يحصلون على الكهرباء إجمالاً بين 30 في المائة و78 في المائة من السكان. وتتراوح هذه النسبة في جميع أقل البلدان نمواً باستثناء هايتي وبلدين في أفريقيا بين 7 في المائة و32 في المائة.

الأداء الاقتصادي

- حققت اقتصادات مجموعة أقل البلدان نمواً معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ في المتوسط 5.6 في المائة في عام 2013. ويفوق هذا المعدل معدلات النمو المتوسطة في البلدان المتقدمة (1.2 في المائة) والبلدان النامية الأخرى (4.5 في المائة)؛
- حقق أحد عشر بلداً من مجموع 48 بلداً من أقل البلدان نمواً معدلات نمو بلغت 7 في المائة أو أكثر في عام 2013، بينما سجلت 6 بلدان معدلات نمو أقل من 2 في المائة؛
- سجلت أقل البلدان نمواً المصدِّرة للوقود معدل نمو بلغ 4.7 في المائة في عام 2013، وهو أقل كثيراً من المعدل في عام 2012؛

- بلغ عجز الحساب الجاري لأقل البلدان نمواً رقماً قياسياً هو 40 مليار دولار في عام 2013، بنسبة زيادة 17 في المائة عما كان عليه في عام 2012. ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى زيادة عجز الحساب الجاري لأقل البلدان نمواً في أفريقيا وهايتي، حيث بلغ 35 مليار دولار في عام 2013؛
- في عام 2013، زاد عجز التجارة السلعية لأقل البلدان نمواً كمجموعة بنسبة 29 في المائة حيث بلغ 21.1 مليار دولار. وحققت سبعة بلدان فقط فائضاً في التجارة السلعية في عام 2013؛
- هبط الفائض في التجارة السلعية لأقل البلدان نمواً في أفريقيا وهايتي من 9.1 مليارات دولار في عام 2012 إلى 3.9 مليارات دولار في عام 2013، بنسبة تعادل 57 في المائة؛
- زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 14 في المائة مسجلة رقماً قياسياً يناهز 28 مليار دولار في عام 2013، وحصلت أقل البلدان نمواً في أفريقيا على أعلى نصيب. واتجهت نسبة تناهز 45 في المائة من هذه التدفقات إلى البلدان المتخصصة في الصناعات الاستخراجية؛
- في عام 2013، ارتفعت تدفقات التحويلات إلى أقل البلدان نمواً إلى مستوى قياسي بلغ 30.7 مليار دولار، اتجهت نسبة 70 في المائة منه إلى أقل البلدان نمواً في آسيا؛
- على الرغم من تحديد المقصد 8دال للأهداف الإنمائية للألفية وهو "المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية" يعاني بلد من أقل البلدان نمواً حالة مديونية حرجة، وتواجه 10 بلدان أخرى احتمالاً كبيراً للوقوع في حالة المديونية الحرجة؛
- تعاني أقل البلدان نمواً من تآكل هامش الأفضليات التجارية. وقد انخفض الفرق بين نسبة صادرات أقل البلدان نمواً[1] التي تدخل أسواق البلدان المتقدمة بدون رسوم جمركية والنسبة المقابلة للبلدان النامية الأخرى من 20–25 نقطة مئوية في الفترة 1996–1998 إلى 2–3 نقاط مئوية منذ عام 2006. وهبط الفرق بين متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على صادرات أقل البلدان نمواً والتعريفات الجمركية المفروضة على صادرات البلدان النامية الأخرى في أسواق البلدان المتقدمة بمقدار النصف فيما يتعلق بالمنسوجات والثلثين فيما يتعلق بالملابس؛
- لو كانت جميع البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد أدت التزامها لعام 2001 بتقديم مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً تعادل نسبة تتراوح بين 0.15 و0.2 في المائة من دخلها القومي الإجمالي، لكان مجموع مساعداتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً قد زاد في عام 2012 بمقدار 26.7 مليار دولار ليصل إلى 46.1 مليار دولار، أي بنسبة تتراوح بين 66 في المائة و114 في المائة من المبلغ الذي تقدمه حالياً؛
- زادت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية لأقل البلدان نمواً المتجهة إلى قطاع الصحة بمقدار ثلاثة أرباع، من 12 في المائة في عام 2000 إلى 21 في المائة في عام 2011، بينما انخفضت النسبة الموجّهة إلى البنية التحتية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية غير الزراعية بأكثر من النصف، من 43 في المائة إلى 20 في المائة.

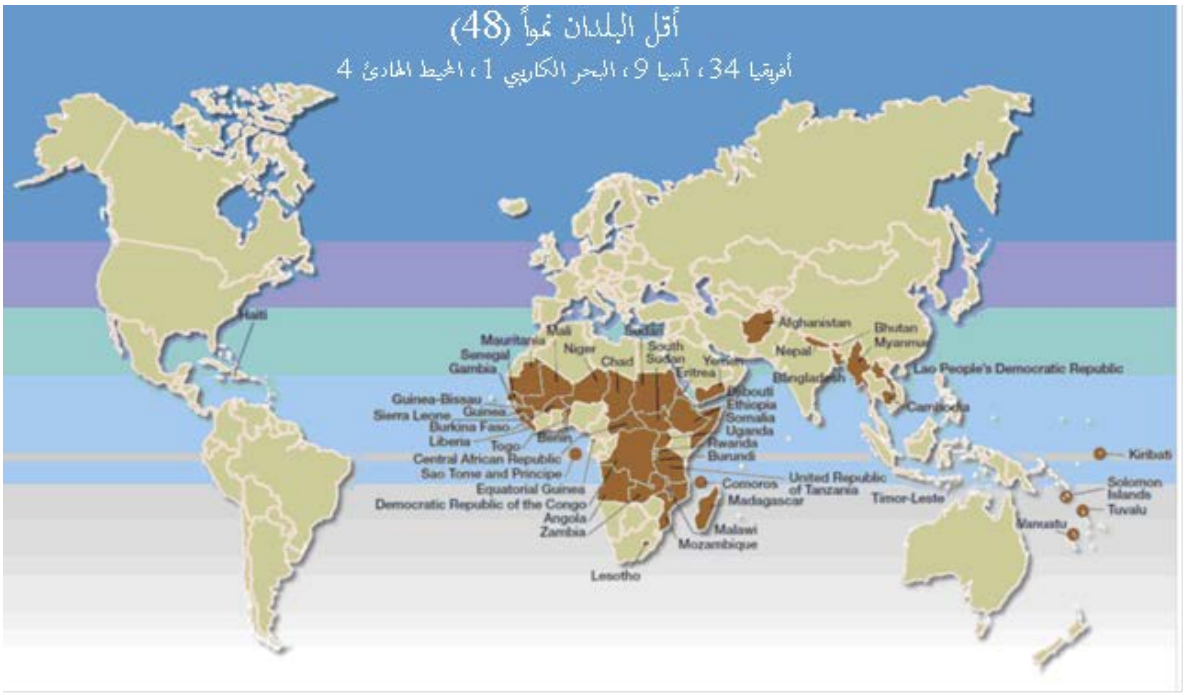

ملاحظة: الحدود والأسماء المبيّنة في هذه الخريطة والتسميات المستخدَمة فيها لا تعني إقرارها أو قبولها رسمياً من جانب الأمم المتحدة.

*** ** ***

(1) باستثناء النفط والأسلحة.